دفاتر علم الاجتماع ٤

ايغور اندريف
دانييل توماركين

البنى المشاعية والتطور الاجتماعي

(مثال اوقيانيا)

سلسلة العلوم الاجتماعية

دار الفارابي

سلسلة العلوم الاجتماعية

دفاتر علم الاجتماع

ايغور اندرييف
دانييل توماركين

البنى المشاعية والتطور الاجتماعي

(مثال اوقيانيا)

تعريب : شبيب بيضون
مراجعة : حاتم سلمان

دار الفارابي - بيروت

١٩٧٩

نقل هـذا الدفتر الى العربية عـن
مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة عن
اكاديمية العلـوم الاجتماعية
الفصل الرابع ١٩٧٦

دار الفارابي ــ ص.ب ٣١٨١ ــ بيروت

البنى المشاعية والتطور الاجتماعي
(مثال أوقيانيا)

مـا زالت البنى المشاعية التقليدية حتى وقتنا الحاضر تحتل مكانـا هاما في حياة سكان الجزر في أوقيانيا ، وكذلك في حياة الجماهير الفلاحية في مناطق أخرى من العالم الثالث. الا أنها دخلت في طور الانحـلال التدريجي والزوال تحت تأثير الاقتصـاد البضاعي والنقـدي . ويمكن أن يحـدث التطور اللاحق هنا باتجاهين : انشاء المزارع الخاصة ، أو ادخـال الطرق الجماعية ، التعاونية بخاصة ، في الزراعة .

تعريف بالكـاتبين :

* د. تومارکين ، دكتور في العلوم التاريخية ، أستاذ الابحـاث في معهد الاتنوغرافيا التابع لاكاديمية العلوم في الاتحـاد السوفياتي ، اخصائي في قضايـا التاريخ والاتنوغرافيا شعوب أوقيانيا .
* ا. اندريف ، دكتور في العلوم الفلسفية ، نـائب رئيس معهد التربية في فلاديمير ، اخصائي في القضايـا الفلسفية والاجتماعية للتطور في بلدان العـالم الثالث .

والمقـالة مستوحـاة من التقرير المقـدم من قبل المؤلفين الى المؤتمر العلمي الثالث عشر حول المحيط الهادىء (فانكوفر ١٩٧٥) .

ان الانتقال الى الملكية الخاصة والى الاستثمار الخاص للاراضي ، سوف لن يتأخر في التسبب بآلام لا تحصى لغالبية الجماهير المشاعية ، لانه يعمق ، موضوعيا ، التقسيم الاجتماعي ـ الاقتصادي ، عن طريق تركيز الاقلية الغنية في قطب ، والاغلبية الساحقة من الفلاحين المحرومين من الارض (أو المالكين لقطع صغيرة غير مغلة) المستغلين من قبل الاغنياء الجدد في الريف والمدينة ، في القطب الآخر .

وفوق هذا ، فانه اذا كان تفكك الفلاحين الذي حدث في البلدان الراسمالية المصنعة ، قد ترافق ، من قبل ، مع تحول القرويين ، الباقين دون أرض ، الى عمال مأجورين ، ومع نمو سريع نسبيا للطبقة الراسمالية الريفية ، فان افلاس الفلاحين اليوم في البلدان السائرة في طريق النمو ، يتخطى عملية تعزيز الاشكال الاقتصادية الراسمالية. فالجماهير الفلاحية يصيبها الفقر دون أن تنتقل الى صفوف البروليتاريا . ويتزايد في الوقت نفسه عدد الفلاحين الميسورين ببطء ، وهم ما يزالون أبعد من أن يتحولوا دائما الى أرباب عمل .

وان جعل الاستثمارات الزراعية افرادية لن يقود تلقائيا الى زيادة انتاجية العمل ، بل وحتى انه يحدث احيانا تدنيا في المحصول الزراعي ، ناهيك عن كون الاستثمارات الفلاحية الصغيرة ليست في وضع يمكنها من استخدام مكتسبات الثورة العلمية والتقنية ، ولو بصورة محدودة .

* * *

يعترف عدد متزايد من الاخصائيين الذين يدرسون

اوقيانيا ان النماذج الغربية « الكلاسيكية » في التطور الزراعي غير قابلة للتطبيق على السكان المحليين في تلك المنطقة ... وهكذا فان الاقتصادي الاوسترالي اي. ك. فيسك ، ينتقد « المخططين الاقتصاديين » ، الذين يعتبرون ان الشركات الراسمالية الكبيرة والاستثمارات الصغيرة الخاصة هي وحدها المؤسسات الزراعية المقبولة ، والذين يعتبرون ان التنظيم الاجتماعي التقليدي لسكان الجزر هؤلاء ، هو عقبة في طريق التطور . ويذكر فيسك ، ان في الهند وفي بلدان عديدة أخرى من آسيا ، حيث بقيت الاراضي المملوكة طيلة وقت طويل قاعدة للانتاج الزراعي ، تشكلت : « مجموعة واسعة من الملاكين العقاريين الكبار ومن المحاصصين ، فقدَ في داخلها المزارع الفرد صنعته كملاك ، ليتحول الى محاصص أو الى عامل زراعي لا أرض له ، وحيث تستفيد حفنة من الملاكين الاغنياء من القسم الاعظم من ثمار النمو »(١) . وقد حذر من ان تقليد النماذج الغربية يؤدي الى سيطرة متزايدة للراسمال الاجنبي في الاقتصاد . وهو يدعو بحق الى اعتبار الاشكال التقليدية في التنظيم الاجتماعي عند الاوقيانيين « بمثابة قاعدة ينبغي الانطلاق منها للنهوض بعملية التنمية الريفية » ، لا اعتبارها « ركاما من الحجارة ينبغي ازالته قبل بدء عملية البناء »(٢) . ولكن ما هي توصياته العملية ؟

يعتبر فيسك ان المعقول ليس اعطاء الاوقيانيين « الملكية القابلة للتحويل والرهن » بل اعطاؤهم « حق الانتفاع الفردي والوراثي » الذي « ينسجم بشكل أفضل مع أنظمة الملكية العقارية المحلية ، الموجودة في العديد من بلدان اوقيانيا »(٣) . وهو يوصي أيضا بادخال مستوى من التنظيم والمراقبة يسمح للشركة التجارية التي تهيمن على

المزارعين أن تضمن لهم فوائد تتمتع بها عادة المشاريع الزراعية الكبرى . وسوف تفهم توصيات فيسك بصورة افضل فيما لو تفحصنا الامثلة الملموسة التي يقترح الاقتداء بها ، والتي اكتشفها في بريطانيا ـ الجديدة وفي جزر فيجي .

في الحالة الاولى : شكلت الادارة الاوسترالية في بابو وا ـ غينيا ـ الجديدة(٤) ، بالتعاون مع شركة بريطانية كبيرة مجمعا انتاجيا ، يزرع ويصنع أثمار نخيل الزيت . ويشتمل المجمع على مصنع لاستخراج الزيت ، وعلى رقعة زراعية كبيرة عائدة للشركة ، وكذلك على الاستثمارات الصغيرة المجاورة الممنوحة من قبل السلطات الى المزارعين المحليين الذين قدموا للاقامة فيها . وتتلقى هذه الاستثمارات التمويل والمساعدة الفنية من الشركة التي تنظم لها أعمالها وتشتري منها كامل انتاجها . أما في الحالة الثانية ، وهي البديل الآخر ، في « استراتيجية التنسيق » المقترحة ، يستشهد فيسك بنظام الروابط الاقتصادية في صناعة السكر في جزر فيجي ، المقام بين المزارعين (المحاصصين وهم هنود في غالبيتهم) وبين شركة احتكارية لصنع السكر ، كانت حتى عام ١٩٧٣ فرعا لشركة اوسترالية كبرى ، وهي اليوم تحت اشراف الدولة . فهو ، كما نرى في الواقع ، يقترح ، اخضاع الاستثمارات التجارية الصغيرة الى المشاريع الاحتكارية للدولة . ولسنا نرى لاقتراحه ، اية علاقة مع « انظمة الملكية العقارية المحلية » .

يمكن أن تثبت الخطط التي تقوم على النمط الرأسمالي « المختلط » فعاليتها ، اقتصاديا ، كما يمكن أن تساهم في رفع مستوى المعيشة ، قليلا ، لبعض الشرائح الوسيطة ومنها الفلاحون الذين يزاولون الزراعة الاستهلاكية في اطار

البنى المشاعية التقليدية . لكن خططا كهذه هي ابعد من ان تكون صالحة على الصعيد الاجتماعي اذا نظر اليها من منظار التطور الوطني البعيد المدى . فمن شأن « استراتيجية التنسيق » والانماط الاخرى المشابهة في التنمية أن تخفف ، وان تعدل جزئيا ، التناقضات الكبيرة ، والنتائج الاجتماعية الوخيمة الملازمة للأنماط « الكلاسيكية » لتطور الرأسمالية في الزراعة ، ولكن دون ان تقضي عليهما . ان تجربة فيجي تشهد ، أصلا ، على ذلك ، ونحن نعلم جيدا ، ان الوضع في صناعة السكر في فيجي قد اتسم خلال سنوات عديدة ، بتوتر اجتماعي شديد ، كان يأخذ غالبا شكل تنازعات طبقية حادة(٥) .

وقد بينت مؤلفات ، ر. غ. كروكومب ، الاستاذ في جامعة الباسفيك الجنوبية في فيجي ، ان ادخال الملكية الخاصة للأرض ، واقامة الاستثمارات الفردية ليست قادرة لوحدها ، أن ترفع الانتاجية الزراعية ، وان نظام الملكية الخاصة للأرض ، ونظام المحاصصة ، يمكن ان تكون لهما اوخم النتائج الاجتماعية بالنسبة للفلاحين الاوقيانيين(٦) .

وفيما هو يقيم حسنات الاستثمارات الكبيرة بالنسبة للاستثمارات الصغيرة ، اعتبر كروكومب ، انه في مستقبل قريب « ستكون الكمية الاساسية من الانتاج الزراعي الاوقياني المنشأ ، واردة في معظمها ، من المزارع الكبرى ، التي يمتلكها أو يشرف عليها الاوقيانيون ، سواء كانوا افرادا ، او شركات ، او اتحادات أو مشاريع عامة »(٧) . لكن الانتقال المباشر من الزراعة الاستهلاكية المرتكزة على البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية التقليدية الى الاستثمارات المربحة، من النماذج التي أشرنا اليها أعلاه ، لا يبدو ممكنا . وهناك ضرورة لمرحلة انتقالية ، مرحلة سيكون الدور الرئيسي

فيها ، لشتى أشكال الملكية الجماعية ذات النمط الانتقالي .

ولا يمكننا الا أن ندعم الفكرة القائلة بضرورة المرحلة الانتقالية المدعوة ، على الصعيد الاجتماعي ـ النفسي ، الى تسهيل الانتقال من المشاعة الفلاحية الى اشكال جديدة ، متعددة ، من الملكية والانتاج والتوزيع . ومع ذلك فان تفسيرنا لطبيعة وغايات تلك المرحلة ، هو تفسير مغاير تماما ، كما سنرى فيما بعد . ان مؤلفات البروفسور كروكومب ، التي درسناها ، لا تعطي تحليلا مفصلا لرئيات بعيدة المدى للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي لشعوب أوقيانيا . ولكن يبدو أن مفهومه للمرحلة الانتقالية في تطور المجتمعات التقليدية لسكان تلك الجزر ، يتضمن تغيرات اجتماعية من ضمن التوجه لذلك الاقتصاد الراسمالي « المختلط » .

أما بالنسبة لنا ، فان تنمية الاشكال الجماعية للملكية ، ولاستثمار الارض ، ولأشكال التعاون الزراعي بخاصة ، تقدم ، بتقديرنا ، المزيد من الرئيات . فلو ان استراتيجية تنمية كهذه ، تأخذ في حسابها كما يجب ، البنى المشاعية التلقيدية ، وتترافق مع اصلاحات ديمقراطية عميقة في ميادين الحياة الاخرى ، لاستطاعت أن ترفع الانتاجية الزراعية بشكل جوهري ، (وهذا لا يمكن التغاضي عنه عندما نعلم أن سكان معظم بلدان أوقيانيا سيتضاعفون في السنوات الثلاثين القادمة) . ونضيف ان هذه الانطلاقة ستجري ضمن الاشكال الاجتماعية الاكثر ملائمة لجماهير الفلاحين في المشاعات .

وان أفكار التعاون الزراعي ، هي أفكار مالوفة لدى الفلاحين في أوقيانيا ، لأنها تتناسب مع المعايير التقليدية في تنظيم العمل ، وفي توزيع الانتاج . وللحركة التعاونية

في هذه المنطقة تاريخ طويل . أما التعاونيات الاولى التي أقيمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ، فتخرج في معناها عن الاطار الاقتصادي . فقد كانت واحدا من اشكال مقاومة السيطرة الاجنبية ، وكان التجار والمزارعون البيض يقاطعون تلك التعاونيات الاولى ، أما السلطات الاستعمارية فقد كانت تسحقها غالبا . وقد تطور التعاون الزراعي بعد الحرب في غالبية أراضي أوقيانيا ، ملتحقا بالحركات الجماهيرية ذات التوجه المعادي للاستعمار ، في ميلانيزيا .

وقد حقق ، التعاون الزراعي ، في أوقيانيا ، أفضل نتائجه في مجالات التموين وتصريف المنتجات ، وكذلك ، في المعالجة الاولية للمواد الاولية ، انما في نطاق أضيق . وقد وجدت أيضا تعاونيات انتاجية ، احرزت بعض النجاحات(٨) .

لكن في تاريخ التعاون الزراعي في أوقيانيا ، الكثير من الاخفاق . اخفاق تفسره سلسلة كاملة من الاسباب الخارجة عن الحركة التعاونية : مساعدة غير وافية من جانب السلطات ، ودراسة علمية سطحية للمسائل التعاونية (خاصة لسبل الانتقال من البنى البدائية التقليدية الى التعاونيات الحديثة) ، وأخطاء في اعداد وتطبيق البرامج التعاونية ، ونقص في الكوادر المتخصصة ، وثغرات خطيرة في التشريع ، وغياب البناء التحتي ، ووضع غير ملائم في الاسواق الخارجية ، الخ ...

وهناك صعوبات مشابهة ، تولدت ، في معظمها ، من العوامل نفسها ، تظهر في العديد من البلدان الاخرى السائرة في طريق النمو .

وبين العقدين السادس والسابع ، ظهرت في الولايات

المتحدة وفي أوروبا الغربية ، مؤلفات أعادت الى النقاش من جديد ، دور التعاون الزراعي في تنمية العالم الثالث. (نشر ، على سبيل المثال ، مؤلف من ستة أجزاء ، من قبل معهد دراسات التنمية الاجتماعية لدى منظمة الامم المتحدة ١٩٦٩ – ١٩٧٢) . ولا يرى واضعو تلك المؤلفات في التعاون مؤسسة من شأنها أن تساهم في التنمية الاجتماعية . وهم يحاولون تحميل الحركة التعاونية أعباء ، تتخطى ، في الواقع ، طاقتها ، دون أن يقترحوا اي خيار صالح بديل عن التعاون الزراعي .

لكن النقاش اللاحق سمح باستخلاص الشروط الضرورية التي تؤمن فعالية التعاون الزراعي في البلدان السائرة في طريق النمو ، وباستخلاص الظروف العملية الملموسة التي تساهم في نجاح أو اخفاق البرامج التعاونية . وقد شدد بحق ، على أن للأبحاث العلمية المعمقة ، ولاعداد المسائل المنهجية للحركة التعاونية في البلدان السائرة في طريق النمو ، أهمية كبيرة .

أما بينات الاخصائي البريطاني غ. هونتر ، التي قدمها بهذا الخصوص ، فلها فائدة كبيرة . فبعد أن تحقق من أن اعداد كافة أنواع النماذج ، والبرامج الواقعية للتطور ، هو منذ وقت طويل « ميدان نفوذ » الاقتصاديين الغربيين ، ويتميز غالبا بتصور للمجتمعات التقليدية (غير تاريخي بصورة تدعو الى العجب) ، دعا الى اللجوء الى أبحاث شاملة تلتقي فيها شتى العلوم الى جانب مساهمة علماء الانتروبولوجيا (الاثنوغرافيا)(٩) .

ومع استذكار ، أن العديد من البرامج المتبعة منذ اكثر من عشرين عاما ، قد سمحت بمراكمة كمية كبيرة من المعطيات المتعلقة بألوف الخطط التعاونية الملموسة ، وان

نفس الاخطاء تتكرر في الظروف المتشابهة في مختلف القارات، فان هونتر يأسف ، بحق ، لأن هذه التجربة الكبرى لم تجد ، بعد ، تعميما ، كافيا على الصعيد العالمي ، وانها لم تحلل ، بعد ان يؤخذ في الحسبان ، تعلق العوامل التقنية والاقتصادية والاجتماعية بعضها ببعض .

* * *

ودون ان ندعي الخوض في بحث شامل ، بهذا الحد او ذاك ، للمسائل المناهجية التي يبرزها هونتر ، سنتناول البعض منها مما يقع في اطار مقالتنا . وسوف نبدأ بمسألة امكانيات التحليل المقارن وحدوده ، وبالتالي ، بمسألة تطبيق التجربة التاريخية على الحركة التعاونية .

ونحن ننطلق من واقع ان سلوك الناس والطبقات ، وموقفهم المتبادل ، هي أمور تحكمها قوانين عامة ، وهذه القوانين هي قوانين موضوعية ، أي انها مستقلة عن ارادة ووعي المعنيين بأحداث معينة ، مثلما هي مستقلة عن ارادة ووعي افراد آخرين وجماعات وطبقات أخرى ، فالناس لا يستطيعون خلق او الغاء قوانين التطور الاجتماعي . لكن نشاطات الناس هي التي تخلق المقدمات والظروف الموضوعية التي تسهل فعل بعض القوانين وتكبح فعل بعضها الآخر . ان اخذ هذا الواقع بعين الاعتبار هو ضروري من أجل فهم التناقض الداخلي في العمليات الاجتماعية ، ومن أجل التنبؤ بها ، وضبطها .

مع مستوى مماثل من القوى الانتاجية ، وفي ظروف اجتماعية ـ اقتصادية من نفس النمط ، تتسم نشاطات

الناس بحوافز ، ومثيرات ، وبقوالب السلوك ، وبتقاليد ، وبتوجيهات أخلاقية متماثلة حيثما يعيشون : في التوندرا أو في الصحراء ، في التايغا أو في الادغال ، على الشواطىء المغطاة بالثلوج عند المحيط المتجمد الشمالي أو في الجزر الاستوائية في البحار الجنوبية . ويبرز هذا الواقع بروزا فريدا لدى تفحص أشكال اجتماعية ـ اقتصادية جامدة جمود البنى المشاعية التقليدية .

لكن القوانين العامة للتطور الاجتماعي لا توجد بشكلها « الخالص » الا في الكتب المدرسية . فهي بظهورها في الشروط الاكثر تباينا ، « تتأثر » بالخصائص الذاتية للمشاركين في الحدث التاريخي ، وبنوعية الوسط الاجتماعي والطبيعي . هذا الاندماج بين القوانين السوسيولوجية العامة وبين الاوضاع الاكثر تنوعا لتعبيراتها ، يتوافق مع المفهوم الديالكتيكي لوحدة التطور التاريخي ولتعدديته .

ينجم عن ذلك استنتاجان مبدئيان . فانه من الممكن اولا ان نقارن وان نستخدم في جزر أوقيانيا ، وكذلك في الاقاليم الاخرى ، تجربة الحركة التعاونية المكتسبة ، على سبيل المثال في البلدان الافريقية الاستوائية . وفي مناطق الاتحاد السوفياتي (في الشمال وفي الشرق الاقصى ، وفي آسيا الوسطى وكازاخستان) ، حيث تعيش شعوب ، كانت في بداية التحولات الزراعية ، في مستوى من التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي شبيه بمستوى اوقيانيا ، وكانت لها أيضا بنى مشاعية مماثلة . وعلينا ، ثانيا ، أن نحلل تلك التجربة ، وذلك بعزلها ، من الناحية المنطقية عن الخصائص الكثيرة وعن التفاصيل ، بوصفها علاقة بين الاتجاهات الموضوعية . ثم أن نتمثلها ولكن ليس بطريقة ميكانيكية ، وانما بذهنية خلاقة ، بعد أن ندخل في حسابنا طبيعة

المرحلة الراهنة التي هي مرحلة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية ، وبعد أن ندخل في حسابنا أيضا الوضع الاجتماعي والسياسي في هذا البلد أو ذاك ، وكذلك خصائص طبيعته وتاريخه وثقافته وبنيته الاثنية والديموغرافية ، وكذلك مستوى واتجاه الانحلال في البنى المشاعية المحلية . من أجل هذا ، كان من المهم أن تتعين الحدود المقبولة منهجيا للقيام بالمقارنة . وكذلك اعداد مناهج منطقية تعزز من امكانيات الاعتماد على النتائج العلمية التي تم التوصل اليها .

اما فيما يتعلق بامكانية استخدام تجربة الاتحاد السوفياتي ، فنحن نريد أن نشير الى خطأ شائع في الغرب (وهو موجود أيضا في المؤلفات المخصصة لآفاق التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي لشعوب أوقيانيا)(١٠) : فالتجربة السوفياتية في الاصلاحات الزراعية ، بما فيها تجربة تجميع الفلاحين في تعاونيات ، تختصر ، في تلك المؤلفات ، الى تحولات أنجزت في المناطق التي كانت الارياف فيها قبل ثورة أوكتوبر ١٩١٧ ، تتسم بالعلاقات الراسمالية ، وبتمايز عميق بين الطبقات الاجتماعية (ويقدم السياق الذي جرت فيه هذه التحولات ، والنتائج التي أدت اليها بصورة مغرضة) . والحال ، فان شعوب جمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان ، كانت تتسم ، قبل الاصلاحات الزراعية في العشرينات ، بعلاقات بطريركية تعود لما قبل الراسمالية ، وتحتفظ بالبنى المشاعية وبعناصر التنظيم القبلي ، في حين كان للأشكال الجماعية في الملكية والعمل والتوزيع دور مهم لدى الشعوب الصغيرة على شواطىء المحيط المتجمد الشمالي والمحيط الهادي ، وهي الشعوب التي عرفت شتى مراحل الانتقال من النظام المشاعي الى

المجتمع الطبقي . ولقد اخذت هذه الفروق الكبيرة في الاعتبار حين أجريت التحولات الزراعية .

وهكذا ، فقد انجزت الاشغال العامة (طرق ، مدارس ، ري ، الخ) ، في جمهوريات آسيا الوسطى ، بعد أن اخذت في الحسبان تقاليد العمل بشكل مشترك . وقد استخدمت هذه الاشغال ، الى جانب المساعدات المادية والتقنية من قبل بروليتاريا المراكز الصناعية في روسيا ، كأداة في تحويل الاقتصاد التقليدي تحويلا جذريا . اما بقايا الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الرئيسية ، التي كانت تتواجد خاصة عند الشعوب الصغيرة في سيبيريا والشرق الاقصى ، فقد كانت تسهل بشكل كبير ، عملية الاستخدام المشترك ، وعملية اضفاء الطابع الاجتماعي اللاحقة ، على وسائل الانتاج في اطار التعاون ، بعد أن تأخذ في الحسبان العادات والاعراف العريقة لدى السكان المحليين(١١) .

ثمة مشكلة أخرى متعلقة بهذا التواصل بين البنى المشاعية التقليدية والتعاونيات الزراعية المعاصرة . وقد عبّر عنها بتصورين متطرفين . فمن جهة اولى ، هناك التصور القائل بالتدمير « العنيف » للمشاعية بعد اتهامها بانها مصدر التاخر وعائق بوجه تعزيز الزراعة وتطويرها حسب المبادىء التعاونية . ومن الجهة الثانية ، هناك الاوهام ذات الطابع الشعبي(*) التي تقدم المشاعية البدائية على انها قاعدة الحركة التعاونية المعاصرة ، بل وحتى أنها

(*) الشعبيون هم تيار اشتراكي بورجوازي صغير برز في روسيا في مطلع القرن العشرين ، وقد جادلهم لينين في كراسه « من هم أصدقاء الشعب » .

خلية جاهزة للاشتراكية . ويلحظ وجود هذين التصورين في برامج التنمية ، وفي الابحاث المتعلقة بأفريقيا الاستوائية ، كما يردان ايضا في المؤلفات المخصصة لدراسة آفاق التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي لشعوب أوقيانيا . وتبدو لنا هاتان المقاربتان للمسألة مخطئتين .

ان مفتاح فهم الطبيعة الديالكتيكية للبنى المشاعية ، وادراك مصيرها ولا سيما امكانية استخدامها عند اجراء التحولات الزراعية ، يكمن في ازدواجية المشاعة . ولقد وضع كارل ماركس الاسس المنهجية لهذا التحليل(١٢) . فان الازدواجية تلاحظ في الالتحام الاجتماعي والاقتصادي في المشاعة الفلاحية ، وتنعكس في الايديولوجية المنبثقة عنها . فالمشاعة الفلاحية مشبعة بالتناقضات : فهي تتميز من جهة ، بالتقاليد العريقة ذات النزعة الجماعية والتعاون المتبادل ، وبنزعة عفوية نحو الديمقراطية في قضايا المشاعة ، وبالملكية الجماعية للارض ولأدوات العمل الكبيرة (اي ايديولوجية للملكية الخاصة ذات مستوى متدن) ؛ وهي من جهة أخرى ، تتصف ، عادة ، بهذه الدرجة أو تلك من التباين المادي والاجتماعي عندما تتحول مؤسساتها التقليدية شيئا فشيئا ، الى وسائل لاستغلال أفراد المشاعة البسطاء . ولذلك ينبغي على استراتيجية التعاون ان تتأسس على استخدام التقاليد المشاعية مثل الروح الجماعية والديمقراطية (باعطائها محتوى جديدا بالتدريج) ؛ وعلى تعطيل الاتجاهات السلبية في تلك البنى ، تلك الاتجاهات التي تتعارض موضوعيا مع التحولات الاجتماعية التقدمية .

ونحن نريد أن نؤكد بصورة خاصة ، على أن عملية استخدام الاشكال والتقاليد المشاعية في الحركة التعاونية

ليست مثالا ، وانما هي منهج نحن مسوقون لاعتماده في مرحلة انتقالية ، وذلك لتسهيل أمر انتقال الفلاحين ، على الصعيد النفسي والاجتماعي ، من المشاعة الى مرحلة تاريخية جديدة . لهذا السبب ، يجب استبصار تدابير فعالة قمينة بأن تحمي أعضاء التعاونيات من اضطهاد العناصر الجديدة المستغلة ، ومن استغلال المسؤولين المتبرجزين ، وقادرة كذلك على محاربة الميل الى نقل الهيمنة البطريركية والخلافات العشائرية الى داخل التعاونيات . وينبغي على الاستراتيجية التعاونية أن تشتمل ، كذلك ، على الحوافز التي تستثير المبادرة ، بكل الوسائل ، عند أعضاء المشاعة من أجل تخطي الاشكال الجامدة في التفكير ، والتغلب على قوالب السلوك الناتجة عنها . ولقد اثبتت التجربة التاريخية ، أن من بين الوسائل الكفيلة بانجاح المؤسسة ، ينبغي التنويه باحترام مبدأ الموافقة الحرة ، وبالتدرج وتحين المناسبة ، في عملية تحقيق البرامج التعاونية .

تقول التجربة التعاونية لشعوب الشمال الاقصى في الاتحاد السوفياتي انه لا ينبغي ان نصمم على الانتقال من الاشكال الاولية في التعاون الى الاشكال الاعلى قبل أن نضمن الشروط المادية والنفسية والاجتماعية الضرورية . وتولد هذه الشروط الاخيرة في اطار الاشكال الاجتماعية — الاقتصادية للانتقال ، وهذا يعني التجمعات البسيطة جدا للانتاج ، والتعاونيات المتكاملة(١٣) ، كما تولد كذلك في اطار استثمارات القنص والصيد وتربية حيوانات الرنة التي توجدها الدولة بموازاة الاولى . وقد اعتمدت هذه الجهود على تطور الصناعة في المناطق المركزية من البلاد ، وعلى توطد السلطة السياسية للطبقة العاملة والشرائح الاجتماعية الكادحة الاخرى . أما السوفياتات الفلاحية عند

شعوب سيبيريا الصغيرة وشعوب الشرق الاقصى (بوصفها شكلا قريبا من التقاليد الشعبية معد من أجل ايقاظ الوعي السياسي عند الجماهير) فقد شكلت ، في البدء ، وفق المبدأ القبلي والاثني(١٤) .

وان نجاح التعاون الزراعي في البلدان السائرة في طريق النمو يتوقف الى حد كبير على عملية تعيين البنى المشاعية المحلية واخذها بعين الاعتبار . ونحن نعتبر ان من الضروري أن نحسب حسابا لميزاتها ولميولها الموضوعية ، وأيضا لدرجة انحلالها حين اختيار الاشكال الاولية للحركة التعاونية ، ووجهتها ووتائرها . ونستطيع ان نتحدث عن نموذجين أساسيين من هذه البنى : المشاعة البطريركية والمشاعة المجزاة .

تتصف المشاعة الفلاحية البطريركية بزراعة استهلاكية مقترة تستخدم الادوات والطرق البالية ، في حين ان المشاعة الفلاحية المجزأة تهتم بالزراعات التجارية المخصصة في معظم الحالات للتصدير ، وتستعمل غالبا أدوات وطرقا زراعية أكثر حداثة . وفي الحالة الاولى تسيطر نسبيا الاشكال الجماعية للملكية وللعمل ولتوزيع الانتاج ، وفي الحالة الثانية ، هناك دور أكثر اهمية تلعبه الاستثمارات الفردية ، وتستمر فيها عملية تشكل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الرئيسية (الارض ، الماء ، الماشية ، الاشجار المثمرة) .

في اطار الملكية المشاعية البطريركية ، تعطي سلطة الرؤساء التقليديين ، وهم من « الكبار » والعمدة (الذين ينظمون الناس) لأصحابها وسيلة التصرف بالمراعي ، والماء ، والاراضي غير المملوكة . وعلى العكس من ذلك ، فان الملكية الخاصة الوليدة لوسائل الانتاج الاساسية ، في البنى

المشاعية المجزاة ، تشكل مقدمة مهمة من اجل التسلط على الناس . وهنا ، تتحول المشاعة غالبا . فهي تأخذ شكل تبعية طوعية شكلية عند الفلاحين الصغار والمتوسطين للرؤساء التقليديين ، والعناصر الجديدة المستغلة .

ويفترض تحول المشاعة الفلاحية البطريركية ، الى الصيغة التعاونية ، تكامل العمل قبل كل شيء . وتولد التعاونية في البداية ، كاتحادات للانتاج أولية تنتج عن تجمعات الانتاج التقليدية ، رغم أن هذه الاتحادات تأخذ على عاتقها غالبا وظائف التسليف والتصريف . ويستند هذا الميل ، في نطاق الوعي الاجتماعي ، على التقليد ذي النزعة الجماعية ، وتقليد العمل بشكل مشترك .

وتبدأ الصيغة التعاونية ، في المشاعة الفلاحية المجزاة ، بالاشكال الاولية من التصريف ، والتموين ، والتسليف ، والمساعدة المتبادلة . واحيانا المعالجة الاولية للانتاج بصورة مشتركة . ولا يبدأ اضفاء الطابع الاجتماعي على وسائل الانتاج (الارض ، والادوات المعقدة ، الخ) الا متأخرا مع ظهور الشروط الضرورية . وباختصار ، فحيث يتطور الانتاج البضاعي نوعا ما ، يصبح مظهر التموين - التصريف التعاوني في المقام الاول .

ومن بين الاهداف الاساسية للتوجه السياسي لهذه التحولات ، تقييد وضبط العلاقات البرجوازية الصغيرة العفوية، من قبل الدولة، بواسطة اتمام عقود مع الاستثمارات الفردية بغية شراء انتاجها ، عبر شبكة من التعاونيات على الصعيد الاقليمي والقومي . ومن المهم ، أن يؤخذ في الحسبان دائما ، أن الحركة التعاونية في المشاعة الفلاحية المجزاة تستطيع الى حد ما ، أن ترتكز في الوقت نفسه على تقاليد الاستثمار الجماعي لبعض الارض ، وعلى التطور

الضعيف للميول البرجوازية الصغيرة عند اعضاء المشاعة ، وكذلك على تقاليد المساعدة المتبادلة والانجاز المشترك لبعض الاعمال .

* * *

ونحن نريد أن نورد ملاحظتين اولتين بخصوص امكانية تطبيق التصور القائل بارتباط الاشكال والطرق التعاونية بنمط البنية المشاعية (التي قدمت هنا ، بشكل مختصر ومبسط) .

أولا ، ان التمييز بين هذين النوعين من البنى المشاعية المشار اليه أعلاه ، لا يمكن أن يكون دقيقا الا على الصعيد النظري ، المجرد ، لأنهما غالبا ما يتشابكان على صعيد الواقع . وهذا لا ينفي امكانية تحديد النمط المسيطر في البنية المشاعية في كل حالة واقعية ، أو تحديد خصائص الاندماج بين النوعين (على سبيل المثال ، وفي الاتحاد السوفياتي ، كانت البنى من النمط الاول ، البنى المشاعية البطريركية ، تسيطر قبل التحولات الزراعية الاساسية عند الشعوب الصغيرة في الشمال وفي الشرق الاقصى ، وكانت البنى من النوع الثاني تسيطر في آسيا الوسطى وفي كازاخستان) .

وثانيا ، ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار ، الخصوصية النوعية الكبيرة للأشكال الاجتماعية ــ الاقتصادية في أوقيانيا ، وهذا ما تفسره أصالة التطور التاريخي والوسط الطبيعي في ذلك « العالم الجزيري » . وليس من السهل أحيانا اكتشاف القوانين الاجتماعية الشاملة ، تحت ذاك الركام من الخصائص المحلية . وهذا يصدق خصوصا على

تطور العلاقـات في المشاعات المجزأة .

واذا كان تشتت الطبقة الفلاحية في أوروبـا قد ارتبط بتجزئة الارض ، وخاصة الارض القابلة للزراعة ، فـان هذه العملية في أوقيانيا ، التي مـا زالت تتميز بالملكية الجماعية للارض ، تتجلى غالبا في الملكية الخاصة لأشجار جوز الهند ولغيرها من الاشجـار التي تعـد ثمارها للتصدير . فلقد ارتدى العرف السَّلَفي ، الذي يقضي بتملك الافراد او الاسر الصغيرة (مع بعض التقييد) ، الاشجار التي زرعوها هم في اراضي مجموعتهم أو حتى في أراضي مجموعة قريبة ، هـذا العرف ارتـدى محتوى اجتماعيا جديدا في ظروف تطـور العلاقـات البضاعية النقدية . وقـد استخدم هذا العرف في حـالات كثيرة ، كحجة في يد الافراد (وهم غـالبا مـن الرؤسـاء أو من « كبار الناس ») من أجل الاستحواذ على قطع كبيرة مـن الارض المشاعية ، وهذا مـا يحطم البنى المشاعية البطريركية المحلية ويزيد في حـدة التفاوت المادي والاجتماعي .

وتلاحظ اتجـاهات مشـابهة في افـريقيا الاستوائية المعاصرة ، حيث يمكن التثبت مـن أنه توجـد في الاراضي المشاعية « أشجـار وشجيرات تعود الى افـراد » ليسوا اعضاء في المشاعة ولا حتى من الاريـاف . فنحن نرى مـن بينهم ، تجارا ومرابين وحتى موظفين ، وهم يغيرون العرف ، فيشترون الاراضي بحجة الحصول على الاشجـار المزروعة فيها . والامر يتعلق هنا ، بدرجة اعلى من تطور « تجزئـة زراعة النخيل » التي تلاحظ في أوقيانيا .

ومـا تزال البنى المشاعية البطريـركية تسيطر حتى وقتنا الحـاضر على غالبية الاقاليم في معظم بلدان أوقيانيا ، وبابو وا ـ غينيا الجديدة ، رغم أن الاتجاه الى التجزئة والى

ايجاد عناصر البنى من النوع الثاني ، مـا يزال يظهر بوضوح أيضا . ويشهد على ذلـك أيضا ، بموزاة الاحتفاظ بالاشكال المشاعية والجماعية في ملـكية الارض ، تفضيل يظل قويـا « للعمل بصورة مشتركة وللعمل ضمن فريق »(١٥) ، وكذلك الطابع الاستهلاكي الغالب على الزراعة . ولدى زيارة واحد مـن كاتبي هذه المقـالة ، الى قريـة البونغو (خليج فـي الاسترولاب) ، حيث قـام العالم الروسي الكبير ن. ميكلوخو ـ ماكلاي ، بابحاثه منذ مئة سنة ، اكتشف ان سلم الحقوق الجماعية في الارض ، والاشكال التقليدية المتعـددة للعمل ضمن فريق ، مـا تزال مصانة هناك ، وأن التقاليد ذات النزعة الجماعية مـا تزال تهيمن على مظاهر متعددة مـن حياة السكـان . امـا معرفة اقتصـاد القرية فهي تبرز الامكانيات الكبيرة في تكييف البنى المشاعية البطريركية ضمن ظروف تسرب العلاقـات التجارية ـ النقدية(١٦) .

ونحن نعتبر انه من المفيد ، في تلك القرية (وكذلك في الاقاليم الاخرى حيث تسيطر البنى المشاعية البطريركية) ، انشاء التجمعـات الانتاجية الاكثر بدائية والتي تستخـدم الاشكال التقليدية من الملكية في تنظيم العمل ، ذي الشكل الاولي ، واحيانـا الجنيني في التعاون الحديث في الانتاج . ومما لـه دلالته أن التجمعات والمؤسسات بشكلها التعاوني عند السكان المليين ، والتي كانت تدعى أحيانا « التعاونيات غير المعلنة » تبرز مـن بينها ، في أقـاليم بابو وا ـ غينيا الجديـدة ، بعض التعاونيات التي تمـارس أشكـالا أكثر تعقيدا ، وتحت شتى المظاهر غير التقليدية في تنظيم العمل وتوزيع العـائدات ، وهي تستعمل بنجاح أدوات زراعية على شيء من التعقيد(١٧) .

ان ظروف بابو وا ـ غينيا الجديدة ، صالحة في رأينا

لتشكيل تعاونيات للانتاج في اطار برامج اعادة التأسيس ، في المزارع التي كانت تعود الى الاوروبيين . ان عشر سنوات من تجربة مزرعة « مبوك » لجوز الهند ، احدى التعاونيات من هذا النوع ، اقامت الدليل على الافضليات الاجتماعية والاقتصادية لهذا الشكل من الزراعة ، بالنسبة الى الزراعة التقليدية الاستهلاكية ، وبالنسبة الى البرامج العديدة التي تقضي باعطاء المزارعين العائدين قطع ارض فردية(١٨) . وقد شدد الاقتصادي الاوسترالي أ. م. مكريفور ، على اهمية وراهنية هذه التجربة، وهو ما زال يستذكر منذ العام ١٩٧١، العوامل الاقتصادية والسياسية التي كانت تجعل من الممكن « انتقال المزارع العائدة للاجانب الى البابو والى مواطني غينيا الجديدة »(١٩) . بيد أنه من الضروري توقع ، ان طريقة انشاء تعاونيات كهذه انطلاقا من المزارع الكبيرة المتواجدة تتطلب ، بالضرورة اعداد كوادر وطنية من التعاونيين ، ومن الاختصاصيين بالشؤون الزراعية ، كما تتطلب أن يكون البعض على الاقل من اعضاء هذه التعاونيات مؤلفا من العمال القدامى في المزارع المعتادين على العمل في هذه المشاريع الزراعية .

ونحن نريد أن نشدد على أن حسنات انشاء التعاونيات لا يمكن الوصول اليها بالتمام ، ان لم تترافق التغيرات الزراعية التقدمية باصلاحات ديمقراطية واسعة في ميادين الحياة الاخرى في الدول الفتية .

اما المبدأ المنهجي الذي صاغه لينين ، عن الصلة بين الطابع التعاوني وطبيعة النظام الاجتماعي الذي تعمل فيه التعاونيات وتتطور ، فانه يحتفظ بكل راهنيته في الظروف التي تلاحظ في بلدان العالم الثالث . ولا يمكن أن تصبح الحركة التعاونية شكلا « انتقاليا الى ظروف جديدة، **بأبسط**

السبل واهونها واكثرها قبولا من الفلاحين »(٢٠) ، الا بواسطة توجيه اجتماعي وسياسي تقدمي من الدولة الديمقراطية الوطنية ».

ان مصائر المؤسسات والتقاليد الجماعية في المشاعات ، مرتبطة عضويا باختيار التوجهات الاجتماعية . ولقد جرى نقاش حاد في السنوات الاخيرة ، حول قابلية الاصلاحات الزراعية في تنزانيا وفي كينيا ، للتطبيق في بابو وا ــ غينيا الجديدة . ونحن نعتقد أن هذا النقاش لم يدر كثيرا حول النماذج ذات النمط الواحد أو ذات الامكانيات الواحدة ، مثلما دار حول المبادىء المتعارضة ، وحول التوجيه العام للتطور ، وان هذين المثالين ينطويان على البديل الاساسي الاجتماعي ــ الاقتصادي المعاكس للبنى المشاعية . وبعد كل حساب ، فان هذا البديل يقدم بمثابة اختيار بين التوجهين الاشتراكي والراسمالي في التطور .

أما اليوم ، فان تعاونيات التموين والتصريف هي التي تسيطر في بابو وا ــ غينيا الجديدة . وهذه الاشكال من الحركة التعاونية لا تمارس بحد ذاتها تأثيرا عميقا على الاحتمالات البعيدة المدى في التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي للبلاد . فقد انطلق الموجهون والمستشارون الاوستراليون لهذه الحركة ، من وجهة النظر القائلة بأن على التعاونيات ان تصبح جزءا من « نظام المبادرة الحرة » في ذلك البلد . ومعلوم ان الشركات التعاونية قد استخدمت بمثابة حقل تمرين لاصحاب المشاريع الصغار .

ولكن الدور الاجتماعي للحركة التعاونية يمكن أن يتغير بشكل محسوس ، اذا بدىء في ظروف مؤاتية وعلى أساس الموافقة الحرة ، بالانتقال التدريجي من الاشكال التعاونية في التموين والتصريف ، الى الشكل الاعلى : التعاونيات

الانتاجية ، بشكليها اللذين تناولناهما أعلاه . هذا التحول يمكن أن يخلق مقدمات جيدة لوضع البلاد على طريق التطور اللاراسمالي . وان انشاء شبكة من مزارع الدولة ، يمكن ان يشجع تلك العملية ، لأنه يمكن لتلك المزارع ، كما أثبتت التجربة في الاتحـاد السوفياتي ، الا تصبح فقط ، مصدرا كبيرا لانمـاء الانتاج الزراعي ، وانمـا أن تستخـدم كمثال للتكنولـوجيا التقدمية وان تشجع قيام علاقـات اجتماعية جديدة في الاريـاف .

* * *

ان الانحلال المطرد باستمرار في البنى المشاعية التقليدية في بلدان العالم الثالث ، يطرح أمـام شعوبها مهمة اختيار طريق التطور ، والطرق التي تسمح لها بالتغلب على تخلفها الاجتماعي ـ الاقتصادي بـأسرع ما يمكن . ونحن نعتقد ان حل هذه المسائل المصيرية ، عند شعوب الشمال وعند بعض شعوب المناطق الاخرى في أطراف روسيا القيصرية ، تلـك الشعوب التي كانت مضطهدة قديما ، وأمية ، ومحكومـا عليها بالزوال ، والتي استطاعت خلال جيل أو جيلين أن تنجز قفزة عملاقة بانتقالها من التقنية البدائية ومن المجتمع القديم الى الاشكـال الاكثر حـداثة في الانتاج وفي التنظيم الاجتماعي ، هذا الحل الذي اعتمدته هذه الشعوب يمكن أن يستخدم كمصدر لنظرة تفـاؤلية الى التاريخ .

مـراجع

(١) Voir E. K. Fisk, «Rural Development», **New Guinea**. 1974. Vol. 9, N. 1, pp. 58-59.

(٢) **Ibid.**, pp. 51-53.

(٣) **Ibid.**, pp. 59-60.

(٤) Le 16 septembre 1975, la Papua-Nouvelle-Guinée a été proclamée Etat indépendant.

(٥) Voir par exemple J. W. Coulter, **The Drama of Fiji: A Contemporary History**, Melbourne-Sydney, 1967.

(٦) Voir R. G. Crocombe (Ed.), **Land Tenure in the Pacific**, Melbourne, 1971, pp. 376-380.

(٧) R. G. Crocombe, **Improving Land Tenure**, Noumea, 1968, p. 89.

(٨) Voir par exemple R. G. Crocombe, **The New Pacific**, Canberra, 1973, pp. 25-27; **Improving Land Tenure**, p. 89.

(٩) Voir G. Hunter, «Agricultural Co-operatives — Tradition and Modernization», **The Journal of the Administration Overseas**, Vol. XI, 1972, No. 3, p. 196.

(١٠) Voir par exemple J. Langmore, «Niugini: Capitalist or Socialist ?», **The Journal of the Papua and New Guinea Society**, Vol. 4, 1970, No. 1.

(١١) Pour plus de détails voir I. Andréev, **Voie non capitaliste de développement. Essai d'une analyse philosophique et sociologique**, Moscou, 1975 (en russe).

(١٢) Voir K. Marx, F. Engels, **Werke**, Bd. 19, Berlin, 1973, S. 384-401.

Les groupements de production les plus simples sont la forme initiale de coopérative économique apparue sur la base des groupements traditionnels et répandue chez les peuples aux rapports communautaires patriarcaux, qui débouchait sur une coopérative de chasse. Les coopératives intégrales sont la forme initiale de la coopérative de ravitaillement et d'écoulement apparue sur la base de liaison d'échange et de consommation et répandue chez les peuples aux rapports communautaires parcellaires, qui débouchait sur une coopérative de chasse. (١٣)

Voir également I. Andréev, «Les petits peuples du Nord et leur voie du socialisme», recueil **Théorie et pratique des rapports entre nationalités en U.R.S.S.,** Moscou, 1974 (en anglais et en français), 1975 (en espagnol); I. S. Gurvich, «Socio-Economic Transformation and Modern Ethnical Development of the Inhabitants of the Siberian Polar Zones of the North-Eastern Regions», **Circumpolar Problems,** G. Berg (Ed.), Oxford — New York, 1972. (١٤)

Th. G. Harding, «Land Tenure», **Encyclopaedia of Papua and New Guinea,** Vol. 2, Melbourne, 1972, p. 603. (١٥)

Voir D. Toumarkine, «Economie des Papous de Bongu», **Sur les rivages de Maklaï. Aperçus ethnographiques,** Moscou, 1975 (en russe). (١٦)

Voir R. G. Crocombe, G. R. Hogbin, «The Erap Mechanical Farming Project», **New Guinea Research Unit Bulletin,** Canberra, 1963, No. 1; M. Reay, «But Whose Estates ?», **New Guinea,** 1969, Vol. 4, No. 3, p. 67; Th. G. Harding, **Op. cit.,** p. 610; B. Standish, «The Highlands», **New Guinea,** 1973, Vol. 8, No. 3, p. 22. (١٧)

Voir R. G. Crocombe, «The M'buke Co-operative Plantation», **New Guinea Research Unit Bulletin,** 1965, No. 7; A. M. McGregor, «Langandrowa and M'buke Corporate Indigenous Plantations», **New Guinea Research Unit Bulletin,** 1971, No. 43. (١٨)

A. M. McGregor, **Op. cit.,** p. XIII. (١٩)

V. Lénine, **Œuvres,** Paris — Moscou, t. 33, p. 481. (٢٠)

صدر في هذه السلسلة عن :
شركة المطبوعات اللبنانية ـ دار الفارابي

□ مسألة البيولوجي والاجتماعي
في علم النفس

مجموعة من الباحثين

□ خصوصية التطور في العالم الثالث

راتشيلا افاكوف

□ الراسمالية والطوباوية الاجتماعية

نقولاي بيلينكو

□ بعض مسائل المنهجية في التاريخ

يفغيني جوكوف

□ التوجه الاشتراكي في النظرية والتطبيق

اليكسي كيفا

□ استراتيجية الغرب الاستعمارية ـ الجديدة

الكسندر كوداتشنكو

□ أصل الانسان والمجتمع

ايغور اندرييف

- □ الماركسية ـ اللينينية ومناهج العلوم الاجتماعية

بوريس اوكرانتسيف

- □ العملية التاريخية والمعرفة الاجتماعية

خاتشيك مومدجيان

- □ الحب : دراسة في قيم متبدلة

كريستوفر كودويل

- □ أزمة مفهوم « الاقتصاديـات »

اريـادا أليوشينا

- □ علم الوراثة ومستقبل الانسانية

دوبينين

تطلب هذه السلسلة مـن :

١ ـ دار الفارابي

متفرع من شارع الاوزاعي ـ تلفون : ٣١٧٢٠٥

٢ ـ مكتبة المكتبة

قرب البريستول ـ نزلة البيكاديللي ـ تلفون : ٣٤٥٦٧٩

طبع على مطابع « شركة تكنوبرس الحديثة » ـ ش.م.ل ـ بيروت

هذه السلسلة

هذه السلسلة تصدرها دار الفارابي متوخية مراعاة الكثير من المستجدات الطارئة على مجال الاعلام والثقافة والعلاقة بينهما . ومن الطبيعي أن الدراسات الموجزة والمنشورة في دفتر صغير نسبيا تمثل فائدة جمة للكثيرين من الباحثين عن الثقافة والذين ، لسبب او لآخر ، لا يستطيعون متابعة الدراسات الاكاديمية الضخمة حول كافة المواضيع التي تهمهم ، او انهم يفضلون أن يرفقوا دراستهم للمراجع الاساسية ببعض الدراسات القصيرة التي تشكل مقدمة جيدة للتعمق في موضوع ما .

وتشكل هذه الدفاتر محاولة للاطلال على مواضيع متعددة وشيقة ، تدخل كلها في الاطار العام للعلوم الاجتماعية . علما بان اطار هذه العلوم يتسع بقدر ما تزداد قناعة المرء بان العامل الاجتماعي ، بالمعنى الاوسع للكلمة ، هو العامل الحاسم في مجالات اكثر بكثير مما كان يظن ... قبل ماركس .

كما ان الدراسات الواردة في هذه الدفاتر والتي نختارها ونعربها من بين المقالات التي تنشرها مجلة « العلوم الاجتماعية » او غيرها من المجلات التي تعنى بشؤون العلوم الاجتماعية ، والتي تصدر عن اكاديمية العلوم السوفياتية تتخذ في غالبيتها طابع النقاش والمساهمة في الصراع الايديولوجي الجاري على صعيد عالمي . وفي هذا الاطار قد يكون فيها فائدة ليس فقط لطلاب الجامعات والمثقفين عموما ، بل لكافة المناضلين ايضا .

الثمن ١٥٠ ق.ل.